الغاز مصدر ثروة جديد للدول العربية المنتجة للنفط

باريس ـ من بياتريس لوبوهيك:

تسعى الدول العربية التي تحقق عائدات ضخمة من مبيعات النفط الى تطوير صادراتها من الغاز الطبيعي الذي يشكل مصدر ثروة جديد في وقت بلغ فيه الانتاج الذروة في بعض بلدان المنطقة.

ويقول فرانسيس بيران مدير التحرير في مجلة «النفط والغاز العربي» ان «الدول العربية تلاحظ ان الطلب على الغاز يشتد وان اسعاره لا تتوانى عن الارتفاع ايضا. لذا تبدي هذه الدول عزمها على استخدام الاحتياطي الضخم المتوافر لديها من اجل زيادة العائدات الناجمة عن مبيعات الغاز».

وينظم معهد العالم العربي وغرفة التجارة العربية الفرنسية في باريس بعد غد الجمعة ندوة بعنوان «نفط وغاز: فرصة للدول العربية».

وتستحوذ الدول العربية (13 في الشرق الاوسط واربع في افريقيا الشمالية) على نسبة 30 % من الاحتياطي العالمي من الغاز، اي ما يوازي احتياطي روسيا تقريبا. ولكن عدد الدول المصدرة بينها يبلغ ستة ضمنها الجزائر وقطر. وتحتل هاتان الدولتان المرتبتين الثالثة والرابعة عالميا.

وحتى الان كانت الدول العربية تعتبر الغاز اقل اهمية من النفط على الصعيد الاستراتيجي، وما يزال استخدامه مقتصرا على الاستهلاك المنزلي وفي مشاريع الصناعة الوطنية (البتروكيميائيات والالمنيوم)، في حين يبقى النفط مخصصا بشكل شبه كلي للتصدير.

الا ان المعطيات تغيرت. ففي حين سيبلغ الانتاج العالمي للنفط الذروة عام 2020، فقد بلغت عدة دول عربية قمة الانتاج وفقا لمدير المركز العربي للدراسات النفطية نقولا سركيس.

وهذه الدول هي مصر وسورية وسلطنة عمان وتونس.

ويثير تقييم الاحتياطي النفطي جدلا في بعض الدول. ففي الكويت تشير التقديرات الرسمية الى ان حجم الاحتياطي يبلغ 99 مليار برميل اي حوالي 10 % من احتياطي العالم، لكنه في الواقع اقل من ذلك بكثير.

وفي الوقت ذاته تستمر تبعية الولايات المتحدة واوروبا في مجال الغاز والنفط في الارتفاع.

وتعتمد اوروبا حاليا على الخارج بنسبة 40 %، ومن المتوقع ان تصل هذه النسبة الى 60 % عام 2020، بحسب جان ماري دوجيه المدير العام المنتدب لشركة غاز دو فرنس.

لذا تحولت مصر واليمن وسلطنة عمان وابو ظبي في الآونة الاخيرة الى جهات مصدرة للغاز الطبيعي المسال الذي يتم شحنه بواسطة السفن وليس عبر انابيب الغاز. وقد تحذو السعودية حذو هذه الدول في تصدير الغاز اذا كانت الاكتشافات الجديدة التي تتولاها الشركات العالمية تضم كميات كافية.

وفي حين تتردد الدول العربية في توقيع اتفاقيات حول مشاريع نفطية تتولاها شركات عالمية، الا انها ترحب بالاستثمارات الاجنبية في حقول الغاز.

وقال بيران ان قطر هي المستفيد الاول بحيث انها ستحتل المرتبة الاولى عالميا في تصدير الغاز الطبيعي المسال. واضاف ان صادرات الدول العربية من الغاز ستتضاعف بحلول العام 2010 ليبلغ حجمها 220 مليار متر مكعب سنويا.

ومن جهته توقع نيقولا بوتشيتينو من الوكالة الدولية للطاقة ان تتضاعف الصادرات العربية من النفط والغاز بين عامي 2004 و2030 لتصل قيمتها الى 635 مليار دولار على ان ترتفع حصة الغاز ثلاثة اضعاف.

ورغم ذلك يؤكد الخبراء ان الطلب على الغاز سيتراجع في حال ارتفعت اسعاره على غرار النفط مع وجود بدائل له لانتاج الكهرباء مثل الطاقة النووية والفحم الحجري الذي يشهد عودة قوية الى الاسواق.

تطلعات العراق لاقامة صناعة للغاز تتوقف على الاستقرار والتمويل

■ الدوحة ـ رويتر: قال مسؤول في صناعة الطاقة امس الاثنين ان لدى العراق خططا كبيرة لتنمية موارده من الغاز الطبيعي لكن انعدام الاستقرار السياسي والافتقار للتمويل يعرقلان تطور صناعة الغاز وهي أيضا الى حد كبير نفس الصعوبات التي تواجه قطاع النفط الحيوي.

وقال صباح الجوهر رئيس دائرة الغاز في وزارة النفط العراقية ان اعادة تأهيل منشآت الغاز واستغلال الاحتياطيات سيتوقف على تشكيل حكومة جديدة وسن قانون جديد لجذب الاستثمار الاجنبي في قطاع النفط.

وتبلغ احتياطيات الغاز الطبيعي العراقية المؤكدة 3,15 تريليون متر مكعب ويبلغ انتاجه اليومي 1,164 مليار قدم مكعبة 60 بالمئة منه يتم حرقه.

وقال الجوهر ان الاولوية هي لتقليص حرق الغاز وتحقيق أقصى تعافي لعمليات تحويل الغاز الى سائل لكي يمكن البدء بتصدير غاز البترول المسال والمتكثفات.

وسيعقب ذلك بدء العمل الميداني في مجال الغاز بمساعدة شركات أجنبية في أول الامر لتطوير محطات الطاقة وخدمة الاستهلاك المحلي قبل الشروع في التطوير الكامل للقطاع.

وقال الجوهر أمام مؤتمر لصناعة الغاز في العاصمة القطرية الدوحة انه في ظل الفترة الانتقالية الحالية التي يمر بها العراق لا يوجد قرار رسمي، مضيفا أن العراق يحتاج الى الانتهاء أولا من تشكيل الحكومة وسن قانون الاستثمار.

وتابع قائلا انه يأمل في أن يتضح كل شيء بعد سن القانون، معربا عن اعتقاده بأن العراق لا يمكنه تطوير احتياطياته من الغاز الطبيعي بمفرده، وموضحا احتياج بغداد الى المساعدة الفنية وخبرة الدولة المجاورة والتمويل لتنفيذ مشروعات.

وحالت أعمال التخريب المتكررة فضلا عن سوء الادارة وعدم الاستقرار السياسي دون قيام العراق بزيادة انتاج النفط الخام الى ثلاثة ملايين برميل يوميا وهو مستوى لم يتحقق منذ عام 19900.

وخابت توقعات زيادة انتاج النفط بشكل مستمر منذ الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في عام 2003 نظرا لتأخر مشروعات اصلاح المنشآت اثر عقود من العقوبات الاقتصادية والحروب.

وقال الجوهر ان استئناف انتاج الغاز بات أمرا ضروريا لتوليد الطاقة في الوقت الذي تعمل فيه محطات الطاقة بأقل من 60 بالمئة من طاقتها.

وأوضح أن المهمة الاولى حاليا هي استعادة طاقة انتاج النفط، واعادة تأهيل نظام جمع الغاز في الجنوب والشمال، فضلا عن المنصة الثانية في منشأة استخراج الغاز في الشمال ووحدة التبريد في محطة تسييل الغاز في الرميلة.

وبعد الانتهاء من ذلك سيصبح الهدف هو استغلال الغاز المصاحب للنفط وفي المدى الطويل تطوير حقول الغاز وتسويق منتجات الغاز مثل غاز البترول المسال والبنزين المستخرج من الغاز.

وعدد الجوهر سبعة حقول وقع الاختيار عليها للبدء بأعمال التطوير وقد يتم الاسراع بتنفيذ بعضها لتحقيق انتاج في وقت مبكر. وقال ان الوزارة طلبت من شركات عالمية تقديم دراسات جدوى، مضيفا أن العراق يحتاج الى التعاون مع شركات النفط الكبرى رغم أن الامن يظل قضية رئيسية في الوقت الراهن مما قد يدفع الشركات حاليا الى الاحجام.

وقال الجوهر ان 12 شركة قدمت عروضا لتطوير مشروع غاز وأنه تتم دراستها حاليا لكنها ليست من شركات كبرى متعددة الجنسيات. واضاف ان شركة بكتل نفذت دراسة لمشروع جديد لحفر بئر غاز في المنصورية، موضحا أن المشروع حقق نتائج طيبة لكنه لم يكتمل نظرا لسحب التمويل لصالح مشروعات أخرى.

وتابع قائلا ان العراق يحتاج الى خطة متكاملة للطاقة والغاز، فضلا عن شركة متخصصة في صناعة الغاز، وادارة واضحة للقطاع، مضيفا أن هناك فرصة كبيرة جدا في قطاعي النفط والغاز لكن الامر يتطلب بعض الوقت.

مصر تتطلع لمضاعفة احتياطياتها من الغاز الى ثلاثة أمثالها

القاهرة ـ من ادموند بلير:

قال مسؤول امس الثلاثاء ان مصر تتطلع الى مضاعفة احتياطياتها من الغاز الطبيعي الى ثلاثة أمثال المستويات الحالية مما قد يمهد الطريق لزيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال المتعثرة بسبب القيود الحالية على حقولها.

وقال شامل حمدى وكيل أول وزارة البترول ان الخبراء يتوقعون أن بامكان مصر اضافة ما يصل الى 120 تريليون قدم مكعبة (3,398 تريليون متر مكعب(من الغاز معظمها من مناطق المياه العميقة لتضاف الى احتياطياتها المؤكدة البالغة 67 تريليون قدم مكعبة.

ومن شأن ذلك أن يقفز بمصر لتقترب من الدول الست الاولى في العالم من حيث احتياطيات الغاز.

وقال حمدى انه بموجب سياسة حكومية يجري تخصيص ثلث الاحتياطيات المؤكدة فقط للتصدير، وقد تم بلوغ ذلك الحد بالفعل مع تخصيص كميات من الغاز لخط أنابيب الى الاردن ومحطتين لتسييل الغاز افتتحتا في 2005.

وقال حمدى أمام مؤتمر لصناعة الغاز نظمته نشرة (ميدل ايست ايكنوميك دايجست ـ ميد) الاقتصادية ان مصر تأمل في اكتشاف المزيد من الاحتياطيات في غضون الأشهر القليلة المقبلة، مضيفا أن الخبراء يتوقعون أن يأتي حوالي 70 تريليون قدم مكعبة في مناطق المياه العميقة من اجمالي احتياطيات تصل الى 120 تريليون قدم مكعب يعتقد الخبراء انها يمكن العثور عليها.

وتتدفق معظم صادرات الغاز المصري عبر محطتيها لتسييل الغاز. ويوجد في محطة دمياط التي تمتلك شركتا يونيون فينوسا وايني حصتين فيها وحدة واحدة لمعالجة الغاز، فيما توجد وحدتان في محطة ادكو التي تمتلك فيها شركة بي.جي حصة.

وأوضح حمدي أنه ستتم اضافة وحدتين في محطة ادكو ووحدة في محطة دمياط مضيفا أن تلك هي خطط التوسع الحالية حتى عام 2010 في حالة التأكد من توافر احتياطيات الغاز الاضافية عن طريق برنامج مكثف للحفر والتنقيب.

وقال حمدي ان أحد العوامل التي تعوق عمليات الحفر ومن ثم تأكيد الاحتياطيات الجديدة هو النقص العالمي في منصات الحفر في المياه العميقة.

وارجأت شركة رويال داتش شل أكثر من مرة حملة للتنقيب في امتياز المياه العميقة بالبحر المتوسط شمال شرقي مصر حيث يصل عمق المياه الى ثلاثة آلاف متر بسبب تأخر توفير منصات الحفر.

وقالت شل انها اكتشفت تريليون قدم مكعبة من الغاز في المنطقة وتأمل في العثور على كمية كافية لامداد وحدة لتسييل الغاز. وتشكو شركات اخرى تعمل في مصر من مشاكل مماثلة تؤخر عمليات التنقيب والاستكشاف.

ويتم شحن 85 في المئة من صادرات الغاز المصرية التي تبلغ 12 مليون طن سنويا في صورة غاز طبيعي مسال. وتضم قائمة العملاء الولايات المتحدة واسبانيا وفرنسا. ويتم تصدير الباقي عبر خط أنابيب الى الاردن مع خطط لمده الى سورية وتركيا وأوروبا. وقال حمدى ان أسعار الغاز الطبيعي المسال أفضل الان من الغاز الذي يصدر عبر خط الانابيب وذلك على عكس الوضع قبل أربع أو خمس سنوات.

الصين تواجه معركة للحد من آثار تسارع النمو على البيئة

بكين ـ من ليندساي بيك:

هناك أيام تمر على بكين يكون الضباب الملوث بالادخنة كثيفا الى درجة تمكن السكان من النظر مباشرة الى الشمس. ويرقب سكان المدينة التي ستستضيف دورة الالعاب الاولمبية عام 2008 مؤشرات تلوث الهواء كما يرقبون تقارير الارصاد الجوية.

وتزهو بعض المدن الصينية بناطحات سحاب مبهرة. وتحولت بعض المناطق الريفية المتخلفة الى مراكز صناعية، لكن عقدين حققت فيهما البلاد معدل نمو يفوق 9,5 بالمئة سنويا كان لهما ثمن.

والآن تحاول الدولة ان تحسب بدقة الثمن الذي تتحمله بسبب الهواء الخانق ومياه الانهار الملوثة والنفايات السامة وتروج لمفهوم مؤشر «النمو النظيف» المرجح ان يناقش في الجلسة البرلمانية السنوية التي ستعقد يوم الخامس من اذار (مارس).

وقال بان يو نائب رئيس هيئة حماية البيئة الصينية وابرز نشطائها في حديث مع وسائل الاعلام المحلية «النمو النظيف يخفض من الخسائر البيئية. ويمكنه ان يختبر ويقيس بشكل أفضل نوعية التنمية الاقتصادية ويجنب تصور تحقيق انجازات وهمية».

انها فكرة تناسب نموذج التنمية الذي تحاول قيادة الرئيس هو جين تاو ورئيس الوزراء وين جيا باو طرحه والذي يدعو الى تهدئة ايقاع النمو الاقتصادي مع التركيز على نمو متوازن.

لكن التغييرات من المتوقع ان تكون صعبة التنفيذ. فالزعماء المحليون معتادون على أن يقيم أداؤهم بمعدل النمو المتحقق أكثر من اي عامل اخر، وسيخشون من أن يؤثر تشديد القيود البيئية على الحد الادنى للنمو الذي يحققونه.

يقول المحللون ان الخطوة الاولى هي وضع نظام للمحاسبة فيما يتعلق بتلويث البيئة للحصول على تقييم أدق للتكاليف المتعلقة بالتلوث. وقال اندريس ليبنثال خبير البيئة في البنك الدولي «من الواضح لاي عاقل أن الوضع يجب ان يتغير. أما الامر غير الواضح فهو اي استراتيجية يتعين استخدامها» لتحقيق هذا التغيير.

ويجري الاعداد لعدد من المشروعات الرائدة لاختبار نظام المحاسبة الذي يقيس تكاليف التلوث. لكن هناك سلسلة كاملة من الادوات منها نظم التسعير والضرائب على الموارد الطبيعية يتعين تعديلها.

وقال ليبنثال «سعر المياه على سبيل المثال يعكس فقط تكلفة النقل والمعالجة وليس قيمة الندرة او التكلفة المتعلقة بالتلوث».

وفي حين تحظى فكرة النمو النظيف بالتأييد بين كبار القادة في البلاد الذين يحرصون على الابقاء على الفجوة بين الاغنياء والفقراء تحت السيطرة ومنع أي اضطرابات اجتماعية الا انها تحظى بشعبية أقل بين المسؤولين المحليين الذين يحرصون على زيادة الاستثمارات بالدولار وحصيلة الضرائب.

وتحاول الحكومة تغيير ذلك من خلال اجراءات تنظيمية واسعة النطاق تهدف الى ادخال الخسائر البيئية في قياس النمو الاقليمي وفي تقييم اداء المسؤولين المحليين.

وقال تشانغ جيان يو المسؤول عن الصين في مؤسسة انفايرمنتال ديفنس ومقرها الولايات المتحدة «اذا اريد التغيير حقا يتعين تطوير نظام تصبح فيه البيئة عنصرا يقوم بدور أكبر في وضع او تقييم سلوك المسؤولين المحليين».

ولكن في حين تضم الصين 20 من بين أكثر 30 مدينة في العالم معاناة من الضباب الملوث بالادخنة، ونحو 400 الف حالة وفاة سنويا مرتبطة بتلوث الهواء، ويمثل التلوث سببا متكررا لاعمال الشغب، فان الحاجة لتحويل تعهدات شبه يومية بتحسين البيئة الى عمل فعلي أصبحت أكثر الحاحا.

وكتب ناثان نانكيفيل الباحث في ادارة الدفاع الوطني في كندا في تقرير حديث يقول «التقديرات تشير الى انه يتعين تحقيق معدل نمو سبعة بالمئة سنويا للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. غير ان التلوث يكلف الاقتصاد بالفعل ما بين ثمانية و12 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي سنويا».

وفي بلدة تشيجيانغ في اقليم شينتشانغ أدت أعمال شغب الى اغلاق مصنع محلي كان يلقي مخلفاته في النهر. وربما كان المصنع يحقق دخلا للسلطات المحلية لكن السؤال الذي يطرحه السكان هو كم كان ثمن ذلك.

وأشارت واحدة من السكان قالت ان اسم عائلتها سونغ الى حقول مسممة من نافذة متجرها الصغير وقالت «الوضع تحسن منذ الاحتجاج لكن بالتأكيد مازال هناك أثر سلبي علينا. يكفي النظر للمحاصيل».

وكان الاحتجاج في شينتشانغ واحدا من ثلاثة احتجاجات في اقليم تشيجيانغ وحده في العام الماضي بسبب التلوث.

وخصصت الصين مبلغ 3,3 مليار دولار لتنظيف نهر سونجهوا في شمال شرق البلاد والذي تسمم في تشرين الثاني (نوفمبر) بعد انفجار مصنع للكيماويات مما تسبب في بقعة مسممة لوثت موردا يمد الملايين بمياه الشرب النقية. وتختلف اراء الاقتصاديين بشأن تكلفة المشكلات البيئية.

يقدر البنك الدولي أن تلوث الهواء والمياه يكلف الصين نحو ثمانية بالمئة من اجمالي الناتج المحلي. لكن التكاليف تختلف بدرجة كبيرة من أقليم لاخر.

على سبيل المثال نقل تقرير لدويتشه بنك عن مسؤولين عن المدن في اقليم شانشي الاكثر انتاجا للفحم في الصين قولهم انه اذا أدرجت خسائر تلوث البيئة في حسابات اجمالي الناتج المحلي فانها ستبدد كل النمو المتحقق في العقد الماضي.

وعلى الرغم من الحتمية الاقتصادية يقول المحللون ان مسؤولي البيئة في الصين سيواجهون مهمة صعبة في تحويل مفهوم النمو النظيف الى سياسة مجدية. وقال تشانج من انفايرمنتال ديفنس «انها فكرة جيدة جدا... لكن مدى عمليتها والقدرة على تنفيذها في الاوضاع المحلية أمر في غاية الصعوبة».

ثروات النفط الخليجية تبحث عن مجالات مربحة للاستثمار في آسيا

هونغ كونغ

من توني مونرو ودايان كاندابا:

ينوي أكبر شاه دعوة أكثر من عشرين من أغني أغنياء منطقة الخليج للبحث عن فرص استثمار في آسيا. واتجهت ثروات الشرق الاوسط التي تضخمت بفضل ارتفاع اسعار النفط للاستثمار في آسيا بداية من العقارات والبنية التحتية الى الاسهم وصفقات التملك.

ويقول بعض مراقبي السوق ان من المنتظر ان تصعد البورصات الآسيوية بفضل تدفق ثروة النفط. وتوقع معهد التمويل الدولي ان يشتري مستثمرون من الشرق الاوسط اصولا خارجية تزيد قيمتها عن 360 مليار دولار خلال عامي 2005 و2006.

وقال شاه الرئيس الاقليمي لقسم ادارة الثروات العالمية في مجموعة سيتي غروب في الشرق الاوسط «تسعى شخصيات بل حكومات في الشرق الاوسط لتنويع استثمارتها ومن الطبيعي ان تتجه حيث يوجد فرص هائلة».

في السابق كانت اموال الخليج النفطية تستثمر محليا وفي اصول غربية مثل اذون الخزانة الامريكية والعقارات في لندن. ولا تزال هذه الاسواق تجتذب ثروة النفط غير انه يعتقد ان آسيا تمنح فرصا أفضل من حيث القيمة بعد ان سجلت اسواق الاسهم والعقارات في الخليج ارتفاعا حادا منذ عام 2002.

كما يعتقد ان آسيا اكثر ملاءمة لثروة الشرق الاوسط من الغرب وذلك في اعقاب هجمات 11 ايلول (سبتمبر) 2001 على الولايات المتحدة.

واخيرا فان اغراء آسيا يرجع لارتباط اسواقها بالدولار او اقتفائها أثره وهو العملة التي تجري بها التعاملات العالمية على النفط.

وقال شايليش داش رئيس ادارة الاصول الاستراتيجية في شركة بيت الاستثمار العالمي ومقرها الكويت «الكثير من صناديق الاستثمار الخليجية سواء كانت حكومية او خاصة تنشط في آسيا وبصفة خاصة في الصين والهند. هذا ما رأيناه خلال الاشهر الستة الى التسعة الماضية».

واجتذبت ثروة الشرق الاوسط الانظار عالميا، وكان ابرز ما حققته فوز شركة دبي العالمية للموانئ بعقد قيمته 6,8 مليار دولار لشراء شركة بي.آند او لادارة الموانئ ومقرها بريطانيا بعد معركة مع شركة بي.اس.ايه السنغافورية للاستحواذ على الشركة البريطانية.

وفي آسيا سلطت الاضواء على هيئات الاستثمار في أبوظبي والكويت بعد أن تردد سعيهما لشراء حصة في البنك الصناعي والتجاري الصيني بقيمة مليار دولار.

وقال مسؤول يعمل في ادارة الثروات في دبي وطلب عدم نشر اسمه انه يرى استثمارات ضخمة في آسيا اذ يتجه مستثمرون لاسواق الاسهم في سنغافورة والهند وماليزيا، بينما يتجه من يرغبون في شراء عقارات لجنوب شرق اسيا.

وأضاف «هناك سبان. الاول النمو هناك وثانيا.. لا أريد أن أبالغ في أهمية المناخ الامني بعد هجمات 11 ايلول ولكنه عامل ايضا».

ولتلبية الطلب تطور شركات الخدمات المالية والعقارية منتجات تركز على آسيا وتتفق مع الشريعة الاسلامية. وتتنافس ماليزيا وسنغافورة على مسمى مركز عالمي للتمويل الاسلامي.

وفي العام الماضي اقامت كابيتال لاند سنغافورة اول مشروع عقاري اسلامي مشترك مع بنك اركابيتا البحرين لاستثمار 300 مليون دولار في مساكن مؤجرة في اليابان. وتنوي الشركة عرض منتجات لها صلة بالعقارات تتفق مع الشريعة الاسلامية بقيمة 500 مليون دولار خلال العاملين المقبلين.

وقال محمد عبد الحليم بن احمد العضو المنتدب في كابيتال لاند امانة «نعلق آمالا كبرى على منطقة شرق آسيا لانها مألوفة جغرافيا لمستثمري الشرق الاوسط وهناك انسجام متزايد مع القواعد الشريعة في المنطقة».

ولم يقتصر الامر على كابيتال لاند أكبر شركة عقارية في جنوب شرق اسيا. ففي العام الماضي أسس بيت التمويل الكويتي صندوقا رأسماله 600 مليون دولار مع مجموعة باسيفيك ستار في سنغافورة للاستثمار في العقارات في آسيا، بينما انضم بنك شامل البحريني في العام نفسه لمجموعة سي.اي.تي.اي.سي التي تسيطر عليها بكين لاقامة صندوق اسلامي برأس مئة مليون دولار للاستثمار في العقارات في الصين.

وتقول كابيتال لاند ان حجم السوق المالية الاسلامية العالمية يقدر بحوالي 300 مليار دولار وانها نمت في الآونة الاخيرة بما يصل الى 30 بالمئة سنويا.

وذكر عبد الحليم بن احمد «نتوقع ان يصل اجمالي حجم التمويل الاسلامي لاكثر من تريليون دولار أمريكي اذا تم تلبية الطلب الكامن».

كما تجتذب البنية التحتية الآسيوية ثروات النفط. فقد خصصت شركة المخازن العمومية الكويتية مليار دولار للاستثمار في كل من الصين والهند. وصرح طارق سلطان العضو المنتدب لرويترز «نعمل في اسواق هامة مثل الصين والهند حيث لا يوجد حد للاموال التي يمكن استثمارها في البنية التحتية».

وفي الشهر الماضي افتتحت شركة دبي العالمية للموانئ ميناء في كوريا الجنوبية تكلف 1,6 مليار دولار وسيكون من اكبر موانئ العالم عند استكماله في عام 2009. وهي تبحث الشركة عن فرص في الهند.

وذكر سلطان احمد بن سليم رئيس مجلس ادارة الشركة لرويترز «ندرس الهند كجزء مهم من استراتيجيتنا في اسيا».

وقال مسؤول كبير في بنك عالمي انه قدم طلبا للحصول على ترخيص مصرفي بالسعودية. وصرح لرويترز طالبا عدم نشر اسمه «السبب الرئيسي للتقدم بطلب حصول على ترخيص في السعودية استغلال فرص محتملة لصفقات اندماج وتملك هناك».

وتابع «يهتم مستثمرون سعوديون بشكل خاص بفرص في السوق الآسيوية. زيارة الملك عبد الله الاخيرة تبرز هذا الاهتمام الذي سيتركز أساسا على البتروكيماويات».

واتفقت الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) ومصفاة سينوبك الصينية على استئناف محادثات لبناء مجمع للايثيلين في الصين بعد زيارة العاهل السعودي في كانون الثاني (يناير).

وقالت شركة استثمار ومقرها دبي انها تريد استثمار ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار عالميا في 2006 وانها تدرس القطاعات العقارية والمالية والاستهلاكية في الصين.

وقال ديفيد جاكسون الرئيس التنفيذي للشركة «نرى فرصا هائلة في الصين ولكن الاستثمار كان عشوائيا حتى الان. ستكون لدينا استراتيجية في الصين في عام 2006 بكل تأكيد».

ايران تسعى لزيادة جاذبية عقود «اعادة الشراء» بتمديد اجلها وزيادة حصة شركات النفط المستثمرة

طهران ـ من كريستيان اوليفر وبارينوش ارامي:

قال مسؤول رفيع في صناعة النفط الايرانية الاثنين ان وزارة النفط الايرانية تأمل في تمديد عقود «اعادة الشراء ـ باي باك» التي تلقى انتقادات واسعة في مسعى لزيادة جاذبية الاستثمار في حقولها النفطية.

وعقود «اعادة الشراء» هي العقود المعيارية لتطوير حقول النفط في ايران. وبموجبها يكافأ الاستثمار في تطوير حقل نفطي بحصة من الانتاج لفترة قصيرة قبل أن تعيد الدولة شراء الحقل. لكن الشركات الاجنبية تشكو في العادة من أن فترة الامتياز قصيرة جدا.

وقادت شركات النفط الاوروبية العملاقة مثل شل واني وتوتال عمليات بدء استخراج الخام الايراني في السنوات الاخيرة.

وقال محمد هادي نجاد حسينيان نائب وزير النفط الايراني في مقابلة مع رويترز «اذا أمكننا في بعض الاحيان تمديد مدة أو فترة العقد فمن شأن هذا أن يلبي حاجة كلا الجانبين». وأوضح أن شركة النفط الوطنية الايرانية بدأت تفقد مكانتها نظرا لعدم قدرتها على مواصلة الاستفادة من خبرة الشركات المستثمرة التي تولت تدشين الانتاج في مشروعات النفط. وتابع القول أن الشركات الاجنبية يتعين عليها أن تراقب ما اذا كانت استراتيجياتها الاولية للتطوير كانت صائبة.

لكن نجاد حسينيان قال ان التعديلات المزمعة على عقود «اعادة الشراء» تعني أن الشركات المستثمرة ستعمل فقط كمستشارين لشركة النفط الوطنية الايرانية حالما يبدأ الانتاج من حقول النفط وانها لن تضخ النفط بنفسها لابعد من المراحل الاولية. وقال «سنتولى مسؤولية الانتاج وهم سيقدمون المشورة لنا». وعندما سئل عن المدة التي تتوقع ايران أن تحتفظ خلالها بالمستثمرين كمستشارين أجاب نجاد حسينيان «حتى نضوب الحقل».

وقال ان التغييرات الرئيسية الاخرى على عقود اعادة الشراء ستتمثل في عرض نسبة أعلى من العائد للشركات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة لزيادة طاقة الحقل.

وفي ظل النظام المعمول به حاليا تحمل عقود «اعادة الشراء» نسبة ثابتة من العائد للمستثمرين أيا كان حجم الانتاج. وقال «قد لا يكون لديهم الحافز لاستخدام التكنولوجيا لانتاج المزيد من كل حقل» مضيفا أن نسبة العائد الذي تحصل عليه الشركة ستزيد اذا تجاوزت التوقعات الاولية لحجم انتاج المشروع.

ووواجهت وزارة النفط الايرانية في السابق معارضة حادة من أعضاء محافظين في البرلمان عندما حاولت الانفتاح على الاستثمار الاجنبي.

ولم يعط نجاد حسينيان جدولا زمنيا محددا لبدء العمل بعقود «اعادة الشراء» الجديدة لكنه أعرب عن أمله في أن تكون أول اتفاقية توقع على أساس النظام الجديد مع شركة سينوبك الصينية التي تتطلع الى تطوير حقل يادافاران النفطي العملاق الواقع بجنوب غرب ايران.

وقال «أمل أن يتم هذا خلال الشهرين المقبلين» مضيفا أن وضع اللمسات الاخيرة على البنود التجارية هو الذي أطال أمد المحادثات وليس النزاع الدولي بشأن طموحات ايران النووية.

ورغم أن ايران تقول انها راضية عن القدرات الفنية لشركة سينوبك فانها ما زالت تصر على أن تعمل الشركة الصينية في المشروع بالتعاون مع شل.

وقال حسينيان انه يأمل في أن تبدأ شركة انبكس اليابانية قريبا العمل في حقل ازاديجان الذي يمثل أحد أكبر الاحتياطيات غير المستغلة في العالم.

وأوضح أن العمل تباطأ في المشروع نظرا للارتفاع الحاد في أسعار الصلب منذ الاتفاق على الصفقة في شباط (فبراير) كما تعين على ايران وانبكس خوض مناقشات صعبة بشأن ما اذا كان الحقل قد تم تنظيفه من الالغام التي خلفتها الحرب مع العراق بين عامي 1980 و1988.

محطات الكهرباء الصينية تواجه عجزا بامدادات الغاز

■ بكين ـ رويترز: قالت صحيفة (الصين اليوم) الرسمية امس الثلاثاء ان محطات الكهرباء الصينية العاملة بالغاز الطبيعي تواجه عجزا حادا في الوقود مما جعل بعضها يتوقف عن العمل وقد يجبر المزيد منها على الاغلاق.

وقال محللون ان العجز الذي قد يدفع مرافق الطاقة الى الاعتماد بشكل أكبر على الفحم غير النظيف أو النفط ذو السعر المرتفع يأتي في ظل عجز الانتاج المحلي للغاز والمشروعات الجديدة للبنية التحتية عن مجاراة الارتفاع السريع في الطلب.

ونقلت الصحيفة عن وانغ يونجان سكرتير عام مجلس كهرباء الصين قوله «في الجنوب... بات الانتهاء من انشاء محطة طاقة تعمل بالغاز يعني اغلاقها نظرا لعدم توافر الغاز لتشغيلها».

وبدأت بكين تشجيع استخدام وقود الغاز الاكثر نظافة منذ خمس سنوات والذي بات يمثل الآن نحو خمسة بالمئة من الامدادات في ثاني أكبر سوق للكهرباء في العالم.

لكن تحقيق المزيد من النمو بات صعبا لغياب الحافز لدى شركات النفط لزيادة الانتاج نظرا لانخفاض الاسعار المحلية، وكذلك الاحجام عن دفع أسعار مرتفعة لقاء استيراد الغاز الطبيعي المسال.

ونقلت الصحيفة عن وانغ جيانبنغ رئيس شركة الصين لهندسة الطاقة ان الطاقة القصوى لمحطات توليد الطاقة العاملة بالغاز في الصين بلغت 10,7 غيغاوات بنهاية عام 2005 بما يمثل نحو 2,1 في المئة من اجمالي طاقة توليد الطاقة في البلاد.

وقال مسؤول اخر في الصناعة ان عجز امدادات الغاز في شرقي الصين كان حادا لدرجة أن ما يصل الى أربعة جيجاوات من السعة باتت غير مستغلة. وكذلك الوضع في الجنوب خاصة في مقاطعة جوانجدونغ مركز الصناعات الموجهة للتصدير في الصين.

ارتفاع ارباح الاتصالات المتنقلة الكويتية 55%

■ الكويت ـ اف ب: اعلنت شركة الاتصالات المتنقلة الكويتية (ام تي سي) امس الثلاثاء انها حققت ارباحا قياسية سنة 2005 بلغت 185,9 مليون دينار كويتي (683 مليون دولار) مسجلة بذلك زيادة في ارباحها بنسبة 54,7 بالمئة مقارنة بعام 2004.

واضافت الشركة في بيان انها حققت العام الماضي عائدات قياسية بلغت حوالي مليار دولار محرزة نموا بنسبة 80 بالمئة مقارنة مع عائدات 2004 التي بلغت 1,1 مليار دولار.

وبلغ عدد مستخدمي خدمات الشركة 14 مليون شخصا في 19 بلدا في سنة 2005 مقابل 3,2 مليون شخص في خمسة بلدان في سنة 2004.

وجاءت هذه النتائج بعد ان اشترت الشركة الكويتية شركة سلتل الهولندية التي تعمل في 13 بلدا افريقيا في صفقة بلغت قيمتها 3,4 مليارات دولار.

وفي بداية شباط (فبراير) اصبحت ام تي سي التي كانت تملك اصلا 39 % من اسهم الشركة السودانية موبيتل عن طريق شركتها التابعة سلتل الدولية، المالكة الوحيدة للشركة السودانية بعد نجاحها في اتمام عملية شراء الـ61 % الباقية من اسهم الشركة السودانية في صفقة بقيمة 1,332 مليار دولار.

وتعمل ام تي سي، التي تملك الدولة الكويتية 24 % من اسهمها، في الكويت والاردن والبحرين والعراق ولبنان وبوركينا فاسو وتشاد والكونغو الديمقراطية والكونغو والغابون وكينيا ومالاوي والنيجر وسيراليون والسودان وتنزانيا واوغندا وزمبيا ومدغشقر.

وهي الاكبر بين شركتي الاتصالات الكويتيتين بقيمة سوقية بلغت 14 مليار دولار.

شركة اي.اون الالمانية للمرافق تعرض 35 مليار دولار لشراء اندیسا الاسبانية للغاز

■ فرانكفورت ـ مدريد ـ رويترز: تقدمت شركة اي.اون الالمانية للمرافق امس الثلاثاء بعرض لشراء اندیسا الاسبانية مقابل 29,1 مليار يورو (35 مليار دولار) نقدا فيما قد تصبح أكبر عملية استحواذ على الاطلاق في قطاع شركات مرافق الخدمات.

ويتجاوز عرض اي.اون عرضا اخر لشراء اندیسا من منافستها غاز ناتورال.

وبذلك تنضم الشركة الالمانية التي تتوافر لديها السيولة النقدية الى موجة من عمليات الاستحواذ الهائلة في أوروبا مع سعي الشركات للنمو بعد سنوات من اعادة الهيكلة.

وقالت اي.اون انها ستنشئ أكبر شركة للغاز والطاقة في العالم من خلال عرضها الذي يساوي 27,50 يورو للسهم ويتجاوز عرضا بقيمة 22 مليار دولار من غاز ناتورال.

وقاومت اندیسا عرض غاز ناتورال الذي تقول انه منخفض للغاية. وقالت اندیسا انها ستعلن موقفها من عرض اي.اون عقب اجتماع لمجلس الادارة في وقت لاحق.

وقال مصدر قريب من الشركة «الناس في اندیسا يشعرون بسعادة غامرة» فيما قالت مصادر أخرى على دراية بالموضوع أن خيارات اندیسا تشمل قبول العرض أو الدخول في محادثات مع اي.اون لانتزاع المزيد من المال مقابل اتمام الصفقة.

وقدر محللون السيولة المتوافرة لدى اي.اون بحوالي 20 مليار يورو أو ما يزيد على ثلاثة مليارات عن حجم ديونها.

واي.اون هي ثاني أكبر شركة مرافق أوروبية بعد اي.دي.اف الفرنسية.

وارتفعت أسهم اندیسا تسعة بالمئة الى 27,74 يورو في الساعة 1250 بتوقيت غرينتش بفضل عرض الاستحواذ الذي من شأنه أن يوسع استثمارات اي.اون في اسبانيا وفرنسا وايطاليا وأمريكا اللاتينية.

وارتفع سهم اي.اون 3,3 في المئة الى 96,49 يورو فيما زادت أسهم غاز ناتورال 1,9 في المئة.